الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون _تيارت_

ملحقة قصر الشلالة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية لتسيير العلوم التجارية

تخصص: إقتصاد تقدي وبنكي

الموضوع:

# محاولة تقييم أداء الخريجين الجامعيين في مؤسسات التعليم العالي


**إعداد الطالب:**

- عبد القادر بحيح – بوجنان خالدية


| الاسم و اللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| د. بوجنان الخالدية | أستاذ مساعد – ب - | رئيسا |
| د. بربار نور الدين | أستاذ مساعد – ب - | مناقشا |
| د. آيت عيسى عيسى | أستاذ مساعد – أ - | مناقشا |

السنة الجامعية: 2020/2019

# شكر وعرفان

قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح "من صنع اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"

من لا يشكر الناس لا يشكر الله عزو جل.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية ، فله الحمد أولا وأخرا.

فللنجاح أناس يقدرون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه فنخص هنا بالذكر الأستاذ المشرفة بوجنان خالدية على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، لذا نقدر جهودك المضنية فأنت أهل للشكر والتقدير ووجب علينا تقديرك لك منا كل الثناء والتقدير.

# اهداء

أهدي ثمرة جهدي لليدان اللتان لا تملان من مساندتي في كل خطواتي والداي رعاهم الله وحفظهم

وإلى كل يد بيضاء كانت سببا في إتمام هذا العمل المتواضع لكل الأحبة والأصدقاء فردا فردا

الحمد لله الذي يسر لنا الطريق لبلوغ هذه الدراسة

# مقدمة

# المقدمة:

## مقدمة:

لقد شهد العالم الصناعي والقطاع الخدماتي للمؤسسات في جل العالم جملة من التحديات التي طغت علي البيئة التنافسية لعصر العولمة المعاش، وكذلك المصادفة لتطور تدفق المعلومات والاتصال بين بني البشر.

كل ما يقال عن هذه التطورات أنها وليدة العصر وأنها من تساهم وبصفة كبيرة في تطوير الاتصال وتسهيل التواصل داخل مؤسسات التعليم العالي (الجامعة)

وكان لهذا الأخير تأثير في كل القطاعات غير أنه صب أغلب تطوراته في العالم المؤسساتي والقطاع الجامعي الذي تم التعرف عليه بصفة عامة في جانب من هذه الدراسة المعمقة لمحور تقييم آداء الخريجين الجامعيين والذي من خلاله تعرفنا علي المؤسسة الخدماتية لتي لها دور فعال في تطوير وإنشاء معالم من خلال تسهيل ومد يد العون للطلبة الخريجين الذي يبرز معالم التعليم العالي والوصول به إلي قمم المحافل الدولية، كما أنها تسهل التواصل الذي هو أساس الأداء وأساس التعليم في أغلب المجالات، غير أن الأداء الظاهر للخريجين يكون له الدور في إعطاء صورة عن مؤسسة التعليم العالي لأنه وبها يتم تقييم الأداء للخريجين الذي ستتم معالجته في هذه الدراسة المتواضعة.

مسعي المؤسسات التعليمية الوصول إلي مبتغي واحد وهو تحقيق التطور والأداء المحبذ للطالب أو بصفة أخري **"الخريجين"** وهذا ما جعلنا نطرح جملة من الإشكاليات التي علي ضوئها تمت الدراسة وهي كالآتي:

_ ما الدور الأساسي الذي يحققه الأداء الجيد للخريجين داخل مؤسسات التعليم العالي؟

## إشكاليات فرعية:

_ هل لأداء الخريجين دور فعال في تطوير وتمثيل التعليم العالي؟

_ ما الدور الذي يلعبه الخريج داخل ما يسمي "بالجامعة"؟

_ ما مدي تأثير الأداء الذي يمثله الخريجين داخل مؤسسات التعليم العالي؟

# المقدمة:

وكان لهذه الدراسة جملة من الاختلافات التي من خلالها صنفت دراستنا كالتالي بحيث قسمت إلي ثلاث فصول الفصل الأول بعنوان التعليم العالي وأهميته الذي ابتدأ بتمهيد وقسمناه إلي مبحثين ولكل مبحث مطلبين ويحتذيه في الأخير خاتمة، بينما الفصل الثاني المعنون بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الذي تتصدره مقدمة وقسم إلي مبحثين لكل مبحثين مطلبين وخاتمة، ويليه الفصل الثالث الذي عنون بآليات التعليم العالي في الجزائر تتبعها خاتمة للفصل وأخيرا خاتمة لموضوعنا وقائمة للمصادر والمراجع التي اتأكت عليها دراستنا المتواضعة.

## أهمية الموضوع:

نظرا لموضوع دراستنا المتواضع ولمنهجية الدراسة المتبعة نبرز فيها الأهمية الكبيرة في تطوير وتنمية القدرات لدي الخريجين الجامعيين كونهم الفئة المعتد عليها وهذا ما اكسب الموضوع أهمية بالغة:

التنمية الفعالة في وقتنا الحالي داخل المؤسسات الجامعية والتي بدورها تمثل الفئة الكبري من المجتمع

التطورات التي تشهدها المؤسسات في مختلف الجوانب والقطاعات التي هي بالضرورة علمية وعملية.

إكساب عالم المعرفة تصنيف فعال وتوضيح مدي التطور العلمي الراهن والتطورات الحاصلة علي جميع الأصعدة خاصة في المجال المعرفي والوسائل التعليمية من معارف ومهارات لتقييم أداء الخريجين علي مستوي التعليم العالي.

## أهداف الموضوع :

. معرفة مدي الدور الذي تلعبه الجامعة في تكوين الخريجين.

. معرفة الأهمية التي يمثلها التعليم العالي في تنمية المهارات المعرفية

.معرفة دور الأداء داخل الجامعات وبالأخص أداء الخريجين الذي يمد التعليم العالي اليد للاكتساب المعارف.

**الصعوبات:**

من الصعوبات التي واجهتنا في التقاط معلومات لموضوعنا هي الحجم العلمي والمعرفي لموضوع البحث فكان من الصعب تقويم هذا الموضوع في بضعة سطور، وخاصة لكونه موضوع ذا أهمية بالغة لما له من دور داخل المجتمعات

كما أن قلة المصادر والمراجع التي تمثل هذه الدراسة هي أول عامل معادي يمثل صعوبة لما في إتخاذ الموضوع بصيغة مفصلة، وفي الأخير تعذر وجود المكتبات المفتوحة في ظل ما تعيشه البلاد من أزمة التي تخدمنا لإيجاد الكم الكافي من المعلومات حول هذا الموضوع الغامض الذي قصرنا في دراسته.

# الفصل الأول: التعليم العالي ماهيته وأهميته

**تمهيد:**

إن مؤسسات التعليم العالي في حد ذاتها هي العنصر الأساسي في جميع الدول ورقيها، لما تقوم به من دور فعال ومؤثر في تطور الحياة الثقافية لأي دولة بأبعادها سواء العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التكنولوجية دون نسيان الدور الأساسي الذي تقدمه في إنتاج المعرفة المتخصصة والسعي نحو تطوير وتعميق هذه المعرفة من خلال البحث العلمي الذي يحقق تطوير الجوانب المختلفة للمجتمع، حيث أن التعليم العالي قادر علي تقديم مخرجات ذات كفاءة وقدرات عالية وعليه ستكون دراستنا في هذا الفصل حول التعليم العالي أهميته نشأة مؤسساته،نشأته، وتطوراته التاريخية، خصائصها.

## المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات، المراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وهياكلهما، وزيادة عدد الطلبة الجامعيين، حيث يمكن تشخيص واقع ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) لاسيما تحديد البدايات الأولي لظهور التعليم العالي في الجزائر، تعريف التعليم العالي، التعريف بالهيكلة الجديدة للتعليم العالي في الوقت الحاضر، تطور حجم هيئة التدريس في الجزائر،...الخ، وذلك كما يلي:

### المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي والبحث العلمي:

لقد حضي مصطلحي التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن الأخذ علي سبيل المثال تعريفين من هذه التعاريف كما يلي:

**تعريف التعليم العالي:** يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم علي مستوي ما بعد التعليم الثانوي منطر فمؤسسات التعليم العالي[1].

**تعريف البحث العلمي:** يمثل البحث العلمي مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفروض من خلال اختبار صحة الفروض، والوصول إلي نتيجة محددة يمكن تعميمها [2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التعليم العالي علي انه مرحلة تكوينية تتم بعد الثانوي في المؤسسات الجامعية بأسلوب يختلف عن التعليم الثانوي نوعا ما.

---

[1]- ا.د. علي عزوز، دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 افريل 2012 ،ص227

[2]- ا.د. عبد الصمد قائد الاغبري، د. فريدة عبد الوهاب المشرف، واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد 4ديسمبر 2012 ،ص494.

## المطلب الثاني: التطور التاريخي في التعليم العالي

تعود عموما الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي إلي القرون الوسطي ويشير الباحثين إلي كون الجامعة ذات جذور مسيحية. فقبل قيامها رسميا، عملت العديد من الجامعات في العصور الوسطي لمئات السنين كمدارس المسيحية ومدارس رهبانية، وعلم فيها الرهبان والراهبات، كذلك تعتبر منح الشهادة الجامعية فيها بعد إنهاء التعليم نتاج مسيحي.

ويري المؤرخ **"جيفري باليني"** أن الجامعة أصبحت سمة مميزة للحضارة المسيحية، وأوائل الجامعات التي ارتبطت بالكنيسة الكاثوليكية بدأت كمدرسة كتدرائية أو مدرسة رهبانية ثم سرعان ما انفصلت مع زيادة عدد الطالب ومن هذه الجامعات كانت جامعة بولونيا، جامعة باريس، جامعة أوكسفورد، جامعة مودينا، جامعة بلنسية، جامعة كامبردج، جامعة سالمانكا، جامعة مونبلييه، جامعة بادوفا، جامعة تولوز، جامعة نيو أورليانز، جامعة سيينا، وبدأت جامعة كويمبرا، وجامعة روما سابينزا وشغل نسبة كبيرة من رجال الدين والرهبان المسيحيين مناصب كأساتذة في هذه الجامعات، كان يتم التدريس فيها كافة المواضيع كالالهوت والفلسفة والقانون والطب والعلوم الطبيعية. وقد وضعت هذه الجامعات تحت رعاية الكنيسة الكاثوليكية عام 1229 علي إثر وثيقة بابوية. وكان عدد الجامعات الأوروبية غداة الإصلاح البروتستانتي قد ازداد بشكل كبير إذ أن التنافس الكاثوليكي

– البروتستانتي في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية، أدي إلي انتعاش ور فع المستوي في التعليم والعلوم والفكر.

وشهدت الحضارات القديمة في بلاد الرافدين ووادي النيل والصين والهند وبلاد الإغريق والرومان، قيام تنظيمات بيروقراطية لكي تحقق أهدافا مختلفة، والدليل علي ذلك الإنجازات العلمية التي توارثتها تلك الحضارات، حضارة بعد أخري، والشك أن تلك التنظيمات قامت بفضل ما وصت إليه المذكورة من تعليم عال ومتقدم. فكانت جامعة بابل بالعراق، وجامعة **"أون"** عين شمس القديمة، والمراكز العالية في الصين، ومدارس الغابة في الهند، وأكاديمية أفلاطون، وجامعة روما الشهيرة **"بلاثينيوم"** وبظهور الإسلام في منتصف القرن السابع الميلادي، بدأ عصر الحضارة العربية الإسلامية، ونجح العرب في العصور الإسلامية الأولي في أن يطوروا مجموعة من التقاليد الفكرية والنظامية في التعليم العالي.[1]

واتسم التعليم في عصور الازدهار الإسلامي بعدة مظاهر أهمها:

[1]– أحمد الفنيش وآخرون، التعليم العالي في ليبيا، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1998، ص 54

- محبة العلم وطلبه التي نسجت منها الحياة العقلية والتربوية.

- أنه نشأ أصال لحاجة دينية هي أن يتفقه الناس في أمور دينهم، ثم تحولت تلك الحاجة إلي "**خدمة اجتماعية**" يقوم بها الناس ألنفسهم عن طريق التضامن.

- لقد ركز في الحس الإسلامي أن "**التعليم والتعلم**" لا يمكن أن يكون مجرد حرفة بل هو أصلا عبادة وتقرب إلي الله.

- استقلال العلماء المادي عن السلطة والسلطان، لأن أموال الوقف كانت تكفي في الغالب العلماء والطالب وتغنيهم عن ذلك، وكان العالم يستمد قوته من علمه الغزير والمقنع، وقد باشر العلماء المسلمون علي مر العصور دورا قياديا في حياة شعوبهم، حيث شمل اهتمام العلماء أمورا سياسية تتعلق بتصرفات الحكام وما يجوز لهم وما لا يجوز لهم، وأمورا اقتصادية تتعلق بالحرف والصناعات وأخلاق المهنة ومدي إتقان الحرفة ومراقبة أمور البيع والشراء في الأسواق، وأمورا اجتماعية تتعلق بالعالقات الاجتماعية والعادات والتقاليد .

- كان التعليم الإسلامي ينتمي في جوهره علي المنظومات المفتوحة، وهي في العادة من النوع الذي ليس له بداية معلومة أو نهاية محدودة، وهي في نشاطها لا تتطلب التحكم الخارجي، وإنما تتضمن في ذاتها قوي الضبط الداخلي، كما أنها عادة ما تكون في تغير مستمر.

- رتب علي كون النظام التعليمي الإسلامي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا، أن مؤسسات هذا النظام لم تأخذ مشكلا واحدا جامدا، بل تعددت أشكاله بتعدد الأهداف الشعبية المرجوة من وراء كل مؤسسة تعليمية (الكتاب– المدرسة أو الكلية– البيمارستان– المراصد...إلخ)

- قد ترتب علي كون النظام التعليمي في نشأته نظاما شعبيا تلقائيا، أن تعددت الأوقاف وازدادت مواردها بازدهار الحياة الثقافية والاقتصادية للعالم الإسلامي، حتي شملت تلك الأوقاف والمحبوسات الدكاكين والبيوت والأرض والمستشفيات...إلخ، وبذلك استطاعت تلك الموارد المالية الوفيرة أن تقدم الخدمات المتعددة لعلماء والطالب مثل أمور الطعام والشراب وأمور الإقامة والسكن، وأمور العلاج والرعاية الطبية الشاملة، وأمور اللباس وأمور المواصلات، والخدمات المكتبية .

- أن نظام التعليم الإسلامي ابتعد عن ظاهرة الفواصل والحواجز بين رجال العلوم الإنسانية ورجال العلوم العلمية ورجال المهن والحرف والصناعات، كما نجي التعليم الإسلامي من أن يكون مجرد تعليم من أجل المهنة، يفصل بين الطبقات الاجتماعية بعضها بعضا ويضخم شعورها بذاتها ويحرمها من النمو المتكامل للشخصية الإنسانية كما يفعل "**التعليم المعاصر**"

- ولما كانت العلوم توصل إلي اهلل علي اختلاف أنواعها واختلاف مصادرها فقد كانت مطلبا عاما للذكور والإناث معا كل وفق ظروفه وقدراته وحاجاته الخاصة.[1]

- أما في أوربا، فتشير المصادر التاريخية التي تناولت نشأة الجامعات فيها إلي ارتباطها بالفلسفة الإسلامية، وبمناهج التعليم في الشرق الإسلامي. وقد انتقلت العلوم والمعارف إلي أوربا عبر بوابات رئيسية هي ترجمة ونقل العلم الإسلامي الذي تم عن طريق اسبانيا، وجنوب إيطاليا والقسطنطينية، وأثر القوافل التجارية، وكذلك الحروب الصليبية .ولقد ظل عامل الترجمة من اللغة العربية إلي اللغات الأوروبية هو العامل الحاسم في نقل التراث الإسلامي، ويؤكد علي ذلك **"توبي أ. هاف"** حيث يقول: "من الضروري أن نعترف بأن العلوم الطبيعية كانت أساس ولب التعليم الجامعي الوسيط وذلك بسبب النشاط في الترجمة السابق علي ذلك في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. لقد تركزت هذه الأعمال الباهرة في الترجمة عبر اسبانيا وصقلية وشمال ايطاليا.[2]

- وترجع نشأة الجامعات في أوربا خلال القرن الثاني عشر الميلادي ألصول اقتصادية واجتماعية وسياسية، وخلال القرون اللاحقة طورت أوربا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالوظيفة الجامعية، وكذلك إرساء مجموعة من التقاليد التي أصبحت نموذجا يحتذي به، ولم يتأت ذلك دون المرور بعدد من العوامل الفكرية والاجتماعية التي أدت إلي تطور الجامعات بصورة سريعة وتعدد اهتماماتها ووظائفها وأهدافها في المجتمعات الحديثة .

- يؤكد عالم الاجتماع **"تالكوت بارسونز"** علي أن عملية التوسع الشامل في مجال التعليم العالي في العصر الحديث، لم يأت من فراغ بقدر ما جاء نتيجة للعديد من مظاهر التغير الكبري التي حدثت في طبيعة بناء المجتمعات الحديثة[3].

ولعله من أهم العوامل الفكرية والاجتماعية التي كان لها تأثير علي الجامعات وتطورها في العصر الحديث هي حركة التنوير، الثورات السياسية التي ابتدأت بالثورة الفرنسية عام 1789م وتداعياتها في بقية المجتمعات الأوروبية، ومن العوامل المهمة أيضا، الثورة الصناعية وظهور الرأسمالية، وتنامي الأفكار الاشتراكية، والثورات الدينية، بالإضافة إلي التقدم العلمي الذي صاحب العلوم الحديثة، وتعتبر هذه العوامل ذات تأثير بالغ الأهمية فيما وصلت إليه الجامعات في العصر الحديث.

---

[1]- -عبد الرحمن النقيب، ديمقراطية التعليم في عصور الازدهار الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، 1985 ، ص ص210/191

[2]- توبي. أ.هاف، 1997، ص 257.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991 ، ص40.

إن الثورة الصناعية التي جاءت أساسا من خارج، فرضت علي الجامعة أن تواجه وبحسم قضية علاقتها بالمجتمع. وقد خلقت الثورة الصناعية أنماطا جديدة من الإنتاج، وغيرت من شكل المعرفة المطلوبة لمواكبة العصر، فلم يعد المطلوب هو دراسة اللغة اللاتينية في عصر أصبحت فيه التجارة إدارة الأعمال هي أساس التقدم. كما أن نمو المعرفة بسرعة متزايدة نتيجة للثورة الصناعية، طور معارف ومهارات متخصصة ومتقدمة لم تعد برامج التعليم الحر التقليدية مناسبة للاضطلاع بها، فبرامج التعليم الحر بطبيعتها تعد الفرد للثقافة العامة، وهي بذلك غير قادرة علي إعداده لمواجهة المهام والوظائف التي فرضتها الثورة الصناعية

في منتصف القرن التاسع عشر، وحول قضية الوظيفة الاجتماعية للعلم تبلور تياران رئيسيان بفعل العوامل المشار إليها، فالتيار الأول يري أن الجامعة قلعة للمعرفة البحتة، وأن وظيفة العلم علي إعداد النخبة المختارة من أبناء المجتمع من خلال التراث الكلاسيكي ليكونوا قادة المجتمع ومفكريه، ويشار لهذا المفهوم بالمفهوم الأفلاطوني.

أما التيار الثاني فهو يؤكد علي الوظيفة الاجتماعية للجامعة، والذي يعرف بالمفهوم النابليوني للجامعة، ويعتبر بمثابة أول المفاهيم الحديثة التي قدمت لمحاولة تنظير وظيفة اجتماعية للجامعة. والمفهوم النابليوني يعترف بالجامعة كمؤسسة للمعرفة العالمية ونشر المعرفة والتدريس. ووظيفة الجامعة هي مد المجتمع بقيادات مدربة مهنيا وثقافيا.[1]

لقد ساعدت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم أثناء الحربين العالميتين الأولي والثانية وما بينهما، وما بعد الحرب العالمية الثانية علي تزايد رسوخ مفهوم الوظيفة الاجتماعية للجامعة

أما في الوطن العربي الذي تعرض لمرحلة ضعف التعليم وتدهوره وانحطاطه، والتي بدأت في المشرق الإسلامي والشمال الإفريقي، بالحكم التركي العثماني واستمر هذا الوضع حتي مرحلة اقتباس المجتمعات العربية للنظم التعليمية الغربية، وجاءت نشأة العديد من جامعات العالم العربي في العصر تلبية احتياجات الدول الاستعمارية، وحرصا علي خلق الكوادر الفنية والإدارية التي تساعدهم في إدارة مستعمراتها العربية، ولقد شهد النصف الثاني من القرن المنصرم تطورا ملحوظا في زيادة عدد الجامعات العربية، وزيادة الإقبال علي التعليم الجامعي، خاصة بعد حصول معظم الدول العربية علي استقالتها من الاستعمار الغربي، كما ظهرت طفرة قوية في زيادة عدد الجامعات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية التي شهدتها المنطقة العربية، ومن ثم كانت أسباب هذه الزيادة أمرا حتميا لتلبية احتياجات التنمية من الكوادر الفنية اللازمة ومساهمتها في إنشاء أجهزة الدولة الحديثة

[1]– محمد السيد سليم، "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، مجلة الفكر العربي، العدد العشرون، بيروت، 1981 ،ص ص 182/178.

ومؤسساتها المختلفة. و خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، شهدت البلدان العربية توسعا وإدارة الجامعات أو حتي في الأموال هائل في أعداد الطلبة لم يقابله التغيير المطلوب في أنظمة المخصصة للتعليم العالي،وكانت النتيجة حتمية، ألا وهي تدني المستويات التعليمية والكفاءات العلمية للخريجين.[1]

وتشير بعض الدراسات أن التعليم الجامعي يعاني من بعض المشاكل والتحديات كان من بينها عدم وضوح فلسفة وأهداف التعليم، وتبلور ذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي: هل يسعي التعليم الجامعي لنشر المعرفة والرفع من المستوي الثقافي للطالب أم يسعي للتدريب المهني والإعداد لسوق العمل؟ فالتعليم العالي لم يستطع أن يوازن جيدا بين هذين الهدفين، فهو متذبذب دون رؤية واضحة تقود المخططين الإداريين والطالب أنفسهم، وكذلك يلاحظ علي التعليم الجامعي في الوطن العربي ضعف التوازن بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات خطط التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.[2]

[1]– -حسن الإبراهيم، " لجنة التعليم العالي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد101، بيروت،1987، ص38.

[2]- احمد الفنيش وآخرون، مرجع سابق، ص، ص 106،107.

## المبحث الثاني: نشأة وتطور التعليم العالي وأهميته

ارتبطت نشأة التعليم العالي بالتعليم النظامي الذي ارتبط بدوره باكتشاف الرتابة، وتذكر "الموسوعة العربية العالمية" أن السومريين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات قد أوجدوا نظاما للرتابة حوالي سنة 1300 ق.م وكذلك طور المصريون نظاما للرتابة حوالي سنة 1000 ق.م، وقد تضمنت الأنظمة علي أساليب لرتابة الحروف والأرقام، وكان المعلمون قبل اكتشاف الرتابة ير ون الدروس شفهيا فيقوم الطلبة بحفظ ما سمعوه وكانت قبائل معينة في شرق البحر الأبيض المتوسط تتحدث اللغات السامية وقد ابتكرت سنة 1000-1300ق.م الحروف الهجائية الرتابة بدلا من استخدام الصور .بحلول القرن الخامس والرابع قبل الميلاد، في حضارة اليونان القديمة اشتهر معلمون أمثال سقراط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم لرن تعليمهم لم يرن يضمن الإطار الجامعي ومثل ذلك ما حدث في الهند القديمة حيث قام علماء الدين بتعليم الهنود التراث الهندي والمعارف الدينية، حيث كان التعليم حررا علي الراهنة[1]"

قد اعتبر المتصفحون في التاريخ القديم أن مران نشأة أول جامعة آثار جدلا كبيرا، فهناك من يقول أن أول جامعة عرفها التاريخ هي جامعة بيت قومي التي أقامها البابليون في تل "حرمل" علي مقربة من بغداد قبل خمسة آلاف سنة،اخرج منها علماء مصريين ويونانيين وغيرهم ،وفيها وضع العراقيون القدماء أسس الجبر وأهم نظريات الهندسة،غير أن البعض يقول أن أولي محاولات التعليم العالي هي **''الأشرام''** في بلاد الهند التي يعود تاريخها إلي ألف سني قبل الميلاد ظهرت في شكل مدارس لتعليم البالغين دفعت بالشاعر الهندي "طاغور" إلي إنشاء أول جامعة في البنغال.[2]

وبالرغم من أن النماذج الأولي للتعليم العالي كان لها تأثير علي طبيعة التعليم العالي،فإن ظهور جامعة كان في أوروبا من الكاتدرائيات والمدارس المحلية لبعض المدن في القرن 18 والتي كانت مكلفة بتدريس النخبة لحماية المدن وخدمة الرئيسة والدولة، ثم تعدت إلي تدر يس رجال الدين القانون والطب"[3]

---

[1]- نوال نمور، ص81

[2]- الشيخ الداوي، ص ص9 -10

[3]- نوال نمور، ص81

## المطلب الأول: أهمية التعليم العالي

أصبح التعليم العالي اليوم يحظي باهتمام العديد من الدول وذلك لما له من أهمية كبيرة وتأثير في شتي الآلات (اقتصادية ،ثقافية، اجتماعية) حيث أصبح يؤدي دورا كبيرا في إحداث التنمية الشاملة علي مختلف تلك الآلات، التي تسعي كل دولة لاكتساب ميزة تنافسية يصعب تقليدها، وهذا ما يوفره التعليم العالي الذي يعتبر استثمار في الرأسمال البشري[1]، وهو الاستثمار الأصيل الذي تنشره القاعدة الأساسية لفرض استثمار آخر، فهو الدعامة الأولية للأمن القومي وجوهر المنافسة العالمية نظرا لقدراته علي تخرج متخصصين قادرون علي فهم ومعرفة التقدم العلمي الهائل والإنجازات التقنية وقبول التغيرات الهائلة في مختلف مجالات الحياة.

– قوم التعليم العالي بتزويد المجتمع باحتياجاته من المهارات والقدرات التي تتطلبها عملية التنمية، والتي تساهم مساهمة فعالة في تطوير المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع يسمح بظهور واكتشاف القدرات والطاقات البشرية الخلاقة والمبدعة التي يمكن استخدامها باستغلال مجمل الموارد الاقتصادية[2].

– يمثل العليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها وذلك بما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الأطقم الفنية والعلمية المؤهلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلي دوره في صناعة المعرفة والعلم ونشرها[3].

– إن التطور لأي مجتمع من المجتمعات يتوقف أساسا علي مؤسسات التعليم العالي وما تنتجه من مخرجات كفؤي يمكن من خلالها منافسة المجتمعات التي تواكب الحضارة، ليس هذا فقط وإنما أيضا من خلال ما تنتجه هذه المؤسسات من شركات علمية بين الجامعات وبين الجامعة ومؤسسات المجتمع من جهة أخري[4].

– تتضح ضرورة التعليم العالي أكثر في الوقت المعاصر الذي يتسم بالتعددية الثقافية وما يتبعها من قضايا فكرية تتطلب المواجهة والتعامل الواعي من طلاب الجامعة.

---

[1]– هشام ،2008، ص81

[2]– الشيخ الداوي، ص18 –11

[3]– عبد الجليل هجيرة، مداخلة رقم 13 ،ص10

[4] فاطمة صديقي، مداخلة رقم، 28، ص11

– للتدريس الجامعي أهمية بالغة حيث يتم من خلاله التفاعل الفكري والمعرفي سواء داخل أو خارج قاعات الدراسة ويساعد الطلاب كيف يفكرون ويستخدمون عقولهم بالإضافة إلي تنمية قدراتهم العقلية والفر دية.

– تعتبر الجامعة بمثابة العاصمة التي تعد الرأسمال البشري، الذي تقع علي عاتقه العملية التنموية للمجتمعات بمختلف جوانبها.[1]

– إن التعليم العالي هو عملية صناعية لأجيال المستقبل، وأن استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار .من هنا يمكن القول أن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب، بل تستند علي أهمية الجامعة ودورها في المجتمع وإخراج قيادات وكوادر جديدة[2].

[1] نادية إبراهيمي، مداخلة رقم11، ص2

[2]– هواري عامر ،مداخلة رقم3، ص ص 10 –11

**المطلب الثاني: خصائص التعليم العالي:**

يعتبر الطالب في مرحلة التعليم العالي باحثا، لذا فإن هذا التعليم بساعده علي البحث والتحليل والتوصل إلي تحقيق الأهداف بالطرق العلمية، إذا فالتعليم العالي يهتم بتعليم الطالب علي الإنتاج الشخصي كالتأليف وكتابة البحوث ليصبح في المستقبل قادرا علي الإنتاج في ميادين مختلفة فمؤسسات التعليم العالي في العالم نفوذ مجتمعات، وتعتبر أحد أهم مفاتيح القوة لدولها، فقوة الدول تقاس بدرجة إنتاجها من البحث العلمي الذي يقوم به مؤسسات التعليم العالي، فعند الاستناد علي القدرات والمهارات لتقدم الدولة و يتطور المجتمع.

ومن خصائص منظومة التعليم العالي:[1]

- (مؤسسة أكاديمية وظائفها) التدر يس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وبالتالي تتطلب إدارة إبداعية .
- تتسم المؤسسة الجامعية بحساسية مفرطة تجاه التطورات العلمية والمعرفية والتقنية وبالتالي فهي بحاجة للتغيير والتطوير المستمر .
- ترسم المؤسسات الجامعية صورة مستقبل الجامعات، وبالتالي تقع عليها مسؤولية تطوير اتمع وتنميته
- تعرس الممارسات الأكاديمية والإدارية في الجامعة هدفها تزويد الطلاب والعاملين بالمعارف والمهارات
- علاقة المؤسسة الجامعية بالمجتمع حساسية ومهمة، فالجامعة تعرس ثقافة وتوجهات المجتمع وتؤثر فيها.
- يتسم العاملون بالتأهيل العالي وامتلاك المعارف والمهارات المتقدمة وبالتالي تصعب إدارتهم
- حاجة المؤسسة الجامعية إلي تأمين مسارات التفاعل بين النظم الأكاديمية والإدارة والتعاون والتزامل لتحقيق الأهداف المشتركة
- تحتاج المؤسسة الجامعية إلي تمويل عالي وخاصة في مراحل تأسيسها، و تم العائد من الاستثمار فيها بالبطء النسبي
- تظهر خاصية تعقيد التقويم والمتابعة لأعمال أعضاء هيئة التدريس تقويم العمل التدريسي، تقويم البحث العلمي، تقويم العمل الإداري.

[1]- فاضل الحنا ،العدد4

## خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول مؤشرات التعليم العالي والتطور التاريخي في الجزائر يتبين أن هذا القطاع عرف نموا وتحولا كيفيا لا نوعيا، حيث انه ورغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في ميدان البحث العلمي إلا أنه لا يزال يعاني قصورا واضحا في انجاز البحوث وإنتاج المعارف العلمي وكذلك أن التعليم العالي والجامعات الجزائرية تعيش تدني حاد في المستوي العلمي ومخرجاتها وتفتقر لخرجاتها للمعرفة العلمية، وهكذا أصبح جليا أن وضعية إنتاج المعرفة من البحوث العلمية في ميدان التعليم العالي في تهاون مقارنة بانجازات الدول المتطورة في الوقت الذي تبرز جامعات الدول المتطورة في أرقي مستويات الترتيب وتظهر الجامعات الجزائرية في أدني الترتيبات

وكذلك أن الجامعات الجزائرية ومخابر البحث العلمية تتجه نحو دراسة يراد لها معرفة ونشر الأفكار العلمية وليس صنعها. وعليه يمكن إرجاع هذه الخصائص المتدنية حول التعليم العالي في الجزائر ربما إلي فشل السياسات في هذا القطاع الحساس وعدم الاهتمام به وضعف التكوين الجامعي والقاعدي للطلبة من جهة والتحديات الداخلية والخارجية والمشاكل الجمة التي يواجهها هذا القطاع من جهة أخري

# الفصل الثاني:

# تطبيق إدارة الجودة الشاملة

# في مؤسسات التعليم العالي

**تمهيد:**

الجودة في مبتغاها تبحث عن التميز، وقد انتقلت في عصرنا من المفهوم الصناعي إلي المفهوم الخدماتي، من خلال محاولة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وخاصة في القطاع التعليم العالي وذلك من خلال اعتمادها علي مجموعة من المعالم والمؤشرات تكمن في: جودة المدخلات، والعمليات، والمخرجات، وذلك من خلال أخذ العناصر من المجتمع وتكوينها وتحقيق الجودة لها، وإرجاعها إلي المجتمع للاستفادة منها.

## المبحث الأول: مؤسسات التعليم العالي وإدارة الجودة الشاملة :

يناقش هذا المبحث ماهية إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ويعرض مختلف المؤشرات الخاصة بقياس جودة الأداء الجامعي، ليتم في الأخير التطرق إلي الجودة الشاملة ومعايشتها الدول الأوروبية والدول العربية.

### المطلب الأول: مؤسسات التعليم العالي وإدارة الجودة الشاملة :

إن الجهود الذي بذلها الباحثون في السابق في مجال الجودة، ركزت علي جودة السلع الملموسة دون الخدمات، غير أن الفلسفة السائدة حاليا تركز علي الجودة في كافة المجالات

ولقد ارتبط المفهوم التقليدي لجودة التعليم الجامعي بعمليات الفحص والتركيز علي الاختبارات النهائية دون مراجعة القدرات والمهارات الإدراكية والمنطقية والتحليلية والسلوكية، لذلك تحول هذا المفهوم التقليدي للجودة في التعليم العالي، إلي المفهوم الذي يستند بالدرجة الأولي علي ضرورة اختيار معدلات محددة للأداء، وبناء منظومات لإدارة الجودة في التعليم العالي، ومع صعوبات التطبيق، ظهرت أهمية بالغة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، والتي تحتاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء والنجاح لمؤسسات التعليم العالي، وهو أسلوب لتحسين الأداء بكفاءة أفضل.

تعرف الجودة في التعليم بصفة عامة بأنها ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب إلي خصائص محددة، تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم.

ويعني مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم بأنه أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات المؤسسة التعليمية، ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلبة والمستفيدين من عملية التعلم، أو هي فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية بحثية واستشارية، بأرقي الأساليب وأقل التكاليف وأعلي جودة ممكنة

أما جودة التعليم العالي فتعني قدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي علي تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل و المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبني التحتية، من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيء الطالب لبلوغ المستوي الذي نسعي جميعا لبلوغه.

تسعي إدارة الجودة الشاملة في هذا المجال إلي إعداد الطلبة بسمات معينة، تجعلهم قادرين علي معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة، والتقدم التكنولوجي الهائل، لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب إنسانا ذو مواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع، وهذا يحتاج إلي توفير قياديين مؤهلين قادرين علي فهم معاني الجودة الشاملة و تطبيقاتها، ودورها في تحسين المنتج والمخرجات التعليمية بعيدا عن الخوف والتردد لدي هذه القيادات، مما يتطلب بدوره تشجيع هذه القيادات علي إبداء آرائهم بحرية نحو التغيير والتحسين والابتكار.

## المطلب الثاني: مؤشرات قياس جودة التعليم الجامعي:

تعمل الاتجاهات الحديثة في قياس الجودة في التعليم العالي علي تفادي ضيق النظرة، والعمل لا علي قياس مخرجات التعليم الجامعي، المتمثلة في توفر خصائص اتجاهية ومعرفية ومهارية وسلوكية في الخريجين فحسب، بل يمتد قياس جودة الخدمة إلي جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية علي مستوي المؤسسات التعليمية.

إن المؤسسة التعليمية الناجحة، هي التي تعمل علي توفير مدخلاتها بالجودة المناسبة، فبالرغم من أن المناهج الدراسية تتشابه في محتوياتها بين معظم المؤسسات التعليمية، إلا أن شموليتها وترابطها ومدتها الزمنية، وكيفية تدريسها وعلاقتها بحاجات المتعلم والمجتمع، ومدي الاستفادة منها بعد التخرج كل ذلك يجعل المؤسسات التعليمية تتباين فيما بينها، في مستوي تحقيق أهداف الجودة.

إن البنية التحتية للمؤسسة والتجهيزات المتوفرة لزبائنها، ووسائل وتقنيات التدريس، تعتبر أيضا معايير يمكن اعتبارها كمؤشرات لمستوي جودة أداء المؤسسة، وكذلك طرق تقييم مستوي التحصيل العلمي ومعدلات الأنشطة الذاتية للطلبة، فهي مدخلات وعمليات يمكن أن تكون معايير علي مدي توفير التعليم الفعال[1].

[1]- يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة: في التعليم العالي، الطبعة الأولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص ص 237/236.

## المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية بالعديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وبعض الدول العربية، وما تحقق من نجاحات، أوجد مبررا قويا لتطبيق هذا المنهج في المؤسسات الخدمية، والتي من أهمها مؤسسات التعليم العالي، وسنناقش في هذا المبحث بعض التجارب الفعلية لتطبيقات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ومن بينها التجربة الأمريكية والتجربة الأوروبية، وكذلك تطبيقات الجودة الشاملة في جامعات بعض الدول العربية.

تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الأمريكية :نظرا للصعوبات والمشاكل الإدارية والمالية، التي كان يعاني منها التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينات، جرت محاولات جادة للتطوير والتجديد والاستمرار في النظام التعليمي الأمريكي، وجعله قادرا علي المنافسة المحلية والأجنبية، وكانت هناك قناعة بأن التطوير وإدخال الأساليب الإدارية الناجحة، يجب أن يطبق في كافة مستويات الجامعة، وأن يشمل الجميع من أعضاء هيئة التدريس وإداريين وكافة الأجهزة المساندة للنشاط العلمي والبحثي في الجامعات .ولتحقيق مستويات الجودة المطلوبة، والارتقاء بمستوي مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، تم تبني الاعتماد الأكاديمي، الذي يعتبر مفهوم أمريكي بحت، يتصل بالعمليات التي يقوم بها فريق من المتخصصين من خلال جمعيات غير حكومية، تسعي لجعل المؤسسات الأكاديمية مسؤولة أمام بعضها البعض علي تحقيق أهداف محددة وملائمة لها ولبرامجها التعليمية، وفحص مدي وفاء هذه المؤسسات وبرامجها بمعايير محددة مسبقًا، فقد كان الهدف من تبني نظام الاعتماد بالجامعات الأمريكية هو الارتقاء بمنظومتها التعليمية، والاعتماد هو نشاط تطوعي غير حكومي، تقوم به جمعيات الاعتماد التي أنشأتها مؤسسات التعليم العالي الأمريكي، بهدف تشجيع هذه المؤسسات ومساعدتها في عمليات تقويم وتطوير كفاءة برامجها التربوية، ومنح اعتراف معلن بالمؤسسات أو البرامج الأكاديمية التي استوفت أو (تجاوزت) الحد الأدني من المعايير المحددة للكفاءة أو للجدارة التعليمية، و المعيار في الاعتماد هو بيان لجملة المواصفات والخصائص التي ينبغي توفرها في النظام التعليمي لتحقيق جودة في المخرجات، ويأخذ الاعتماد شكلين[1]:

[1]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة: في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009 ،ص 81.

**الاعتماد الأكاديمي**: يركز علي تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة

- **الاعتماد التخصصي**: ويركز علي الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد

يتم تقييم مدي تحقيق المؤسسة لهذه الأهداف من خلال عملية التقييم الذاتي والخارجي، وعلي ضوء ذلك يتخذ القرار المناسب بخصوص الاعتماد، وتتمثل المعايير المستخدمة من قبل هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية في :

**-أهداف الجامعة:**

- التنظيم والإشراف علي المؤسسة .
- أعضاء هيئة التدريس
- المكتبة ومصادر المعلومات
- المصادر المالية والنزاهة .
- التخطيط والتقويم
- البرامج والتدريس
- الخدمات الطلابية
- المصادر المادية والمبني الأساسي
- الانفتاح أمام الجمهور

سعت العديد من الجامعات الأمريكية في السنوات الأخيرة لتعديل مسارها الأكاديمي، وتحقيق السبق العلمي والتميز في التعليم، حيث تزايد عدد الجامعات التي تعتمد في إدارتها علي الجودة الشاملة من ثمانية وسبعين جامعة عام 1980، إلي 2196 جامعة في عام 1999، وفيما يلي عرض لبعض الجامعات الأمريكية التي قامت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة

1- **جامعة أوريغون:** وضعت هذه الجامعة هدفا لها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة خلال خمس سنوات ابتداء من عام 1989، بعد إجراء مسح شامل لعملية تطبيق نظام الجودة الشاملة في المعاهد التعليمية، وبعد فترة من البحث والمسح الذي شمل خمس وعشرين كلية، تقرر تطبيقها في الجامعات ، وهي بهذا تعد من أشهر وأشمل محاولات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية، وأهم الخطوات التي تم اتباعها تتمثل في:[1]

توضيح فلسفة إدارة الجودة وأسسها والأهداف التي حددها مجلس إدارة الجودة

- التعريف مباديء الجودة وطرق تطبيقها لجميع العاملين بالجامعة من الهيئتين الإدارية والأكاديمية.
- تقييم الوضع الحالي للجامعة بالمقارنة مع أسس إدارة الجودة ومعاييرها بهدف تحديد الوضع الحالي.
- مناقشة نتائج التقييم مع العملاء الداخليين والخارجيين، وعرض هذه النتائج علي القيادة العليا.

تحديد المواضع التي تتطلب التحسين، وتطبيق سياسة الجودة الشاملة، وتوجيه الجهود لها بعد لقاءات تعريفية رسمية أو عن طريق التقارير الخطية .

- تكليف فريق بمتابعة الجودة، يضم في عضويته أشخاص أكفاء من مختلف كليات الجامعة- .توعية جميع العاملين في الجامعة بطرق التقييم الذاتي والتحسين عن طريق اللقاءات والاجتماعات
- وضع الإجراءات التي من شأنها تقييم جهود إدارة الجودة الشاملة ومدي التحسين والتطوير المحدث
- تدريب وتطوير العاملين للقيام بعمليات تنفيذ الخطط المسطرة
- تقييم الوضع الكلي للمراحل المنفذة من برامج الجودة بهدف الحصول علي تغذية راجعة عن أثر تطبيق الجودة ومدى التحسين الحاصل في أداء أعمال الجامعة.

وقد كان لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة العديد من النتائج الإيجابية، والتي من أهمها: توفير الوقت وتنمية العمل بروح الفريق

- تنمية مهارات حل المشاكل
- زيادة الرضا الوظيفي لدي الزبائن وإشباع حاجاتهم ورغباتهم

2- **جامعة ماريلاند:** بدأت رحلة جامعة ماريلاند الحكومية نحو الجودة الشاملة في عام 1990عندما أبدي رئيس الجامعة اهتماما كبيرا بتطبيقها، ومحاولة الجامعة تطبيق إدارة الجودة الشاملة كان للضرورة والرغبة في التفوق، وقد كان هناك ثلاثة عوامل رئيسية حفزت رئيس الجامعة علي تبنيها، تتمثل تلك العوامل في:

[1]- -خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية، عمان، المجلد الأول، 2008 ،ص ص: 31-32.

- عدم التساوي في نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة، حيث كانت هناك وحدات في الجامعة متفوقة في تقديم خدماتها، بينما هناك أقسام أخرى خدماتها دون المستوي المطلوب.

الصعوبات المالية التي كانت تواجه الجامعة باعتبارها جامعة حكومية، حيث تم اقتطاع 20 ٪من الدعم الحكومي لها في عام 1990، مما دفع بالجامعة إلي الاستغناء عن بعض موظفيها، والعمل ضمن المصادر المالية المتوفرة، وكان يعتقد رئيس الجامعة أن الحل الوحيد للتعامل مع هذا الوضع هو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، للتقليل من الإجراءات غير الضرورية التي من شأنها أن تؤدي إلي هدر الموارد

- لقد كان الكثير من قادة المؤسسات الصناعية يتكلمون عن التغيرات الثقافية التي تنتج عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وما أدت إليه هذه الفلسفة الإدارية الجديدة من تحسين للوضع المالي، وبالتالي قرر الرئيس اكتشاف ما يمكن أن يؤدي إليه تطبيق إدارة الجودة الشاملة من تغييرات في البيئة الأكاديمية .تم تدريب رئيس الجامعة وفريق الإدارة العليا علي إدارة الجودة الشاملة، ومدي تماشيها مع قيم الجامعة وأهدافها، كما قام الرئيس بتعيين لجنة تخطيط، تضم عددا من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في الجامعة لتطوير وإيجاد الاستراتيجيات المناسبة، وقد قامت اللجنة بوضع خطة تتضمن أهدافا واقعية تدعو إلي إشراك كافة الوحدات بالجامعة (وبشكل تدريجي) في برامج تدريبية علي إدارة الجودة الشاملة، ويكون مجلس تحسين الجودة هو المسؤول عن تنفيذ جهود التحسين المستمرة[1]

[1]– هشام يعقوب مريزق، فاطمة حسين الفقيه، قضايا معاصرة في التعليم العالي، الطبعة الأولي، دار الراية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008 ، ص: 119.

## المطلب الأول: التطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الأوروبية :

حرصت الجامعات الأوروبية علي تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، التي تعتبر ممرا مساعدا علي النهوض بالمستوي التعليمي ومن الدول الأوروبية التي طبقت إدارة الجودة الشاملة في جامعاتها والتي لاقت نجاحا نتيجة هذا التطبيق نجد :

**تجربة المملكة المتحدة:** يعود تاريخ إنشاء الجامعات في بريطانيا إلي القرن الثالث ميلادي، إذ تعد هذه الدولة من بين الدول السباقة والرائدة في مجالات التعليم العالي[1]، وقد حرصت بريطانيا علي التحسين الدائم لخدماتها التعليمية لاسيما مع تقرير الإصلاح التعليمي عام 1988، والذي وجه الاهتمام إلي ضرورة رقابة العمل التعليمي اعتمادا علي مؤشرات أداء محددة، غير أن التطبيق الفعلي لهذا المفهوم لم يبدأ إلا مع بداية التسعينات، عندما تم إنشاء عام 1997 وحدة فحص أكاديمي لدراسة الجودة في الجامعات البريطانية[2].

وحدة الفحص الأكاديمي هي هيئة مستقلة غير حكومية، تم إنشاؤها لفحص ورقابة آليات ضمان الجودة الموضوعة في كل جامعة من جامعات المملكة، ويتم تمويل هذه الهيئة بواسطة المصادر التالية[3].

- المساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي 60٪.
- الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة وصندوق تمويل التعليم العالي 30٪.
- مصادر أخري، تبرعات 10٪

هناك العديد من الجامعات البريطانية التي تبنت إدارة الجودة الشاملة قصد بلوغ أهدافها والارتقاء بخدماتها، ومن بينها نجد جامعة ألستر حيث وضعت هذه الأخيرة معايير للتدريس كجزء من نظام إدارة الجودة الشاملة، وعملت علي تحديد وتطوير طرق التدريس، وتضمن برنامج الجامعة استشارة المدرسين من ذوي الخبرة والمهارة بموضوعات حلقات النوعية للموظفين في الإدارات المختلفة، وكذلك للطلبة للحصول علي معايير خاصة بالتدريس، ومنها الأخذ برأي الطلبة في التدريس، وتعيين ذوي الخبرة في التدريس واعتماد الكفاءة التدريسية عند اختيار المدرسين .

---

[1]- هشام يعقوب، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]- حمد حسنين العجمي، الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007 ،ص: 154.

[3]- ر شدي أحمد طعمية وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008 ،ص: 228.

ومن الجامعات البريطانية التي اتخذت قرارا بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة، نجد أيضا جامعة وولفرهامتن، التي عملت علي تطوير نظام ضمان النوعية ضمن معايير النوعية العالمية، كما استخدمت كذلك جامعة أوستن فلسفة إدارة الجودة الشاملة، كمنهج لضمان استمرارية التقدم والتطوير في أنشطتها المختلفة يضاف إلي هذه النماذج تجربة كلية ساندويل، والتي حصلت علي شهادة الإيزو BS -ISO 90015750 ، حيث استغرق تطبيق البرنامج ثمانية عشر شهرا، إلي أن حصلت علي الشهادة، والتي نالت بموجبها سمعة وشهرة كبيرة بين نظيراتها

**تجربة فرنسا:**

بسبب الضغوطات المتزايدة والناجمة عن عدم القدرة علي استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة، إضافة إلي عدم فعالية الأنظمة التقليدية لتقييم الأداء وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي والتي اتسمت بضعف الاستقلالية والبيروقراطية، تم تشكيل لجنة وطنية للتقييم بقرار رئاسي وبرلماني عام 1985، وتتم متابعتها من طرف رئيس الجمهورية مباشرة، و هي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي، أو أي جهة حكومية أخري .

ويتمثل دور لجنة التقييم في إجراء تقييم عام للمؤسسات التعليمية، يشمل مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية، ونظم الإدارة، حيث تقوم المؤسسة المقيمة بإعداد تقرير ذاتي عنها، بعد ذلك تقوم اللجنة القومية بإعداد التقرير الخاص بها عن تلك المؤسسة،وإعداد تقرير سنوي يتم ر فعه إلي رئيس الجمهورية الفرنسية، يتضمن نتائج التقييم لمؤسسات التعليم العالي، وتكمن أهمية هذا التقييم، في أنه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض علي الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي .وعملية التقييم هذه تجري في العادة بناء علي طلب مؤسسات التعليم العالي نفسها،وإن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد تقييمها، وتساعد عملية التقييم علي تحسين مستوي التعليم الجامعي الفرنسي والنهوض به، خصوصا بعد العجز الذي شهده، وذلك بعد تبيان علاقة الجامعة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توضيح وضعها بالنسبة للمؤسسات الأخري .

أما في ألمانيا فقد بدأ تطبيق الإجراءات التنظيمية لتحسين وضمان النوعية في عام 1995 ،حيث تم اتخاذ بعض الإجراءات وبمراحل متعددة، تتعلق بتقييم وتطوير طرق التعليم في مؤسسات ومعاهد التعليم العالي، واستخدام أسلوب التقييمات الداخلية والخارجية.[1]

[1]- خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

## المطلب الثاني: إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية

علي خلاف الدول المتقدمة التي أولت جامعاتها بحظ وافر من التحليل، فإن نظيراتها في دول العالم الثالث بما فيها العالم العربي لم تحض باهتمام الباحثين من أبنائها وغيرهم، ولعل الحداثة النسبية لنشأتها وظروف تلك النشأة أضف إلي الاستعمار، عوامل حالت دون ذلك الاهتمام المفترض، غير أن ذلك لم يمنع البعض منها بمحاولة تطوير منظومتها التعليمية، عن طريق إدخال آليات مبنية علي أسس علمية تهدف إلي تحقيق الجودة، ومن أشهر محاولات هذه الدول نذكر :

### تجربة المملكة الأردنية الهاشمية:

في ظل الإقبال المتزايد علي التعليم العالي والدراسات العليا في الأردن، استجابت الحكومات المتعاقبة لهذا التزايد بالتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، فالتوسع الكمي في التعليم يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة علي أداء عال ومتميز وفي ظل هذا التزايد في عدد الجامعات وزيادة عدد طلبة الدراسات العليا فيها، وخاصة من الدول العربية، أدي ذلك إلي زيادة العبء علي الجامعات في كيفية المحافظة علي المستوي العالي من التميز ومواجهة المنافسة في قطاع التعليم الجامعي والدراسات العليا، والذي يتطلب البحث عن استراتيجيات وأنظمة مدروسة يمكن تطبيقها في جميع أقسامها، تضمن لها الجودة في مختلف مخرجاتها[1].

وفي إطار هذه الاستراتيجيات عملت الأردن علي إنشاء هيئات أو لجان لضمان الجودة، ففي عام 1990 أنشئ مجلس اعتماد الجودة في التعليم العالي، للإشراف علي ضبط الجودة ووضع المعايير لاعتماد المؤسسات الخاصة، وفي 2007/03/25 صدر قانون حلت بموجبه هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي محل مجلس اعتماد الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وقد كان لهذه الهيئة مجموعة من الأهداف تمثلت في:

- التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة
- تعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة
- انسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية – .استمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي.
- تعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي علي مواجهة تحديات المعرفة علي مستوي عالمي .وبذلك بدأت المؤسسات الأردنية بالاهتمام بإدارة الجودة الشاملة كأداة للصمود أمام التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال برنامج وطني لإدارة الجودة الشاملة، حيث بدأت في تطبيق هذا البرنامج وفق المنهجية التالية:

---

[1]- زكي الصراف، فالح عبيد الله الخوالدة، تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة علي الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية من الموقع الالكتروني .www. Novapdf. Com يوم 2020/05/30.

- الاستعانة بمتخصصين ذوي خبرة في مجال نظم إدارة الجودة الشاملة لوضع البرامج التدريسية للإدارة العليا بالمؤسسة.
- محاولة توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن موضوع الجودة الشاملة.
- توزيع المؤسسات الحاصلة علي شهادة الإيزو 9000 حسب القطاعات وحصر المؤسسات التي تعمل علي الحصول علي الإيزو 9000

أثبت التطبيق الفعلي للبرنامج السابق الذي اعتمدته العديد من المؤسسات الصناعية الأردنية، أهمية موضوع الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم العالي، وبذلك قامت الأردن بتطبيق الجودة الشاملة في التعليم من خلال تأسيس جامعة الحسين للإبداع والتفوق المدعمة بصندوق الحسين للإبداع والتفوق عام 2000، إضافة إلي تنفيذ مشروع تقييم الأداء النوعي لبرامج التعليم العالي بالجامعات الأردنية (الحكومية والخاصة) والذي أدي إلي إحداث نقلة نوعية في مستوي برامج التعليم العالي، ويتم التقييم اعتمادا علي مجموعة من المعايير يتم التأكد من مطابقتها من قبل فريق استشاري متخصص من الوكالة البريطانية لضمان الجودة، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

## المعايير الأكاديمية:

تتعلق بوضع مؤشرات لتأمين مستوي الجودة لجانب التعليم (من حيث عدد الساعات لكل مادة، عدد الأساتذة لكل تخصص، عدد العناوين من الكتب لكل مادة وغيرها)، وتتضمن :

- ✓ **مخرجات التعليم:** تضم عدد الساعات لنيل الدرجة الجامعية والمدة القصوي للطالب بالجامعة ومتطلبات سوق العمل.
- ✓ **المناهج:** أنواع المجالات المعرفية والنظرية
- ✓ **طرق تقييم الطالب:** اعتماد الامتحان المشترك والأسئلة الموجودة للفصول المعتمدة علي مادة واحدة، والتصحيح المشترك ونظام الأسئلة الامتحانية والحلول النموذجية، وتدقيق عينات من الامتحان تحصيل الطالب: يتضمن عدد الساعات الدراسية في كل مجال وعدد المواد

[1]- -خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، مرجع سبق ذكره، ص:47.

**جودة فرص التعليم**: تتضمن عددا من العناصر هي:

**التدريس والتعليم:**

أعداد المدرسين وأعداد الطلبة لكل مدرس، وأعداد الحواسيب والبرمجيات لكل تخصص

تقييم الطلبة: بواسطة معايير الملاحظة وقياس الأداء للطلبة في الفصل الدراسي.

موارد التعليم واستخدامها في العملية التعليمية بما يساهم في تحقيق الأهداف

**ضمان وتحسين الجودة:**

تهدف هذه المعايير إلي وضع آلية لاختيار أعضاء هيئة التدريس و الإطار الإداري، والتقويم المستمر لهم وإجراء مشاريع التحسين و التطوير في مرافق الجامعة، وتوثيق آلية لإجراءات مختلفة في جوانب العملية التعليمية

**المملكة العربية السعودية :**

عملت المملكة العربية السعودية علي السعي لتجويد منظومتها التعليمية، حتي تكون جامعاتها في مصاف الجامعات العالمية، إذ قامت بوضع مجموعة من المؤشرات علي أساسها يتحدد مستوي الجامعة من حيث الجودة، كما أنه اعتمادا علي هذه المؤشرات تستطيع الجامعة تحسين وتطوير مستويات أدائها، وتتمثل هذه المؤشرات في:

**الطلبة:**

تشمل عملية اختيار الطلبة، كثافة الفصل، تكلفة الطالب، الدافعية والاستعداد والخدمات التي توفر للطلبة، ونسبة الرسوب والتسرب، مستوي الخريج .....

**أعضاء الهيئة التدريسية:**

من حيث الهيئة التدريسية وكفايتها العددية، مستوي التدريب علي مستجدات المناهج، المساهمة في خدمة المجتمع، مدي الاحترام للطلبة وتقديرهم لإمكاناتهم .....

**الإدارة:**

من حيث الالتزام بمعايير الجودة، طرق اختيار الإداريين وتدريبهم، ممارسات العملية الإدارية، العلاقات الإنسانية والروح المعنوية للعاملين، مشاريع خدمة المجتمع، صيانة وتطوير المباني....

**الإمكانيات المادية:**

تشمل مرونة المباني ومراعاة الشروط الهندسية، مدي استفادة أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة من المكتبة والمعامل والورش وخدمات الأنترنيت وقواعد المعلومات واستخدام التكنولوجيا، ومدي توافر الملاعب لممارسة الأنشطة الرياضية، وحجم المبني وقابليته للاستيعاب، ونصيب الطالب من مساحة المبني والفصل الدراسي.

**المناهج الدراسية:**

مدي ملائمة المناهج الدراسية لمتطلبات سوق العمل، ومدي قدرتها علي استيعاب متغيرات العصر وتنميتها للتفكير العلمي وقدرتها في مساعدة الطلبة علي حل مشاكلهم.

- مدي المساهمة في خدمة المجتمع.

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام 2004 كوسيلة مساعدة علي الرقي بخدماتها التعليمية، حيث يعتبر الحصول علي الشهادة الممنوحة من طرفها شهادة موضوعية دالة علي رقي نوعية التعليم في الكليات، وضمان بتميز الجامعة في مستواها العلمي، ودليل علي توفر كافة المقومات والمتطلبات التي تكفل الجودة والامتياز.

دعمت وزارة التعليم العالي للسعودية جهود الجامعات في تطبيق برنامج الجودة الشاملة، من خلال إنشاء عدد من مراكز التميز في البحث العلمي في عدد من الجامعات، بهدف إقامة منظومة فاعلة ونشطة للبحث العلمي، كما أطلق برنامج كبير للبعثات الدراسية في السعودية، بهدف تحقيق قفزة نوعية في مخرجات التعليم العالي، وفي

تخصصات تحتاجها البلاد، وقد بدأ البرنامج في عام 2005 بـ 2800 مبعوث في تخصصات حيوية وفي جامعات مرموقة في عدد من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، فرنسا، اليابان، ماليزيا، سنغافورة.

وانطلاقا من اقتناع وزارة التعليم العالي بأن تحقيق جودة الخدمة التعليمة لا يقتصر علي توفير الموارد المادية فقط، عملت الوزارة علي التأكيد علي الأهمية البالغة لأعضاء هيئة التدريس في الارتقاء بمستوي الجودة في الجامعات السعودية، عن طريق متابعة الوزارة استكمال مشروع الإبداع والتمييز لأعضاء هيئة التدريس الذي شرعت بتنفيذه في عام 2006، ويتضمن هذا المشروع مجموعة من البرامج منها علي سبيل المثال مهارات الاتصال ومهارات القيادة الأكاديمية، التخطيط الاستراتيجي، استخدام الانترنت في التعليم.....

إن سعي الدول العربية لتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ورغبتها في الوصول إلي مستويات تعليمية عالمية دفع بالعديد منها، علي غرار الأردن والمملكة العربية السعودية، إلي إنشاء هيئات أو لجان لضمان الجودة التعليم، ففي تونس مثلا أصدر قرار وزاري بتاريخ 1993/06/29 بتنظيم عمل اللجنة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد، وفي السودان أنشئت الهيئة العليا للاعتماد والتقييم عام 2003 من أجل تحسين الأداء وتجويده والارتقاء به وضمان نوعية المخرجات في مؤسسات التعليم العالي، وفي فلسطين تأسست الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في العام 2001 ،كما صدر في مصر قرار إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد كهيئة مستقلة تتبع رئيس الوزراء في عام 2006.وحتي يتم إقامة فضاء عربي للتعليم العالي، يفعل دور هذه المجالس في تحقيق جودة التعليم العالي ويشكل قوة علمية قادرة علي مواجهة مختلف التحديات العالمية، تم تقديم جملة من الاقتراحات أهمها:[1]

- تبادل المطبوعات والنشرات والكتب بين الدول المختلفة:
- تبادل الخبرات والمعلومات بين مراكز البحث العلمي
- تبادل المنح الدراسية
- تبادل الدورات التدريبية للطلبة والإطارات العاملة .

[1] – رشدي أحمد طعمية وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008 ،ص: 232.

- إقامة قاعدة بيانات للجامعات العربية تكون مساعدة علي توفير معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة وحديثة ومتجانسة ومن الضروري أن تتولي الإشراف علي وضعها ونشرها إدارة موحدة لتأمين تجانسها
- الاعتراف بالشهادات أو معادلة الشهادات وإنشاء مجلس أو لجنة عربية تشرف علي عمليات المعادلة
- إنشاء جامعات عربية مشتركة تسهل حركة الأساتذة والطلبة
- إنشاء مجمع عربي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، يسمح هذا المجمع بتبادل الخبرة والمعرفة إلي جانب إيجاد قواعد وإجراءات تيسير انتقالهم بين مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي كأساتذة زائرين أو مشاركين في مجالات البحث العلمي المختلفة في هذه المؤسسات.
- نشر التجارب الناجحة لتعميم الفائدة وعرضها في اللقاءات الرسمية لرؤساء الجامعات

إضافة إلي ما سبق يجب علي الدول العربية فتح قنوات تعاون مع مختلف دول الشمال والجنوب وبالأخص مع دول الإتحاد الأوروبي وشمالي أميركا وأميركا الجنوبية وآسيا، بالإضافة إلي المنظمات الدولية وذلك من خلال اتفاقيات أكاديمية مع الجامعات والمؤسسات العلمية، وبما يشمل المنح للطلبة والباحثين .

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تناولنا للفصل الثاني تطلعنا إلي عرض بعض العناصر التي تعتبر أن مؤسسات التعليم العالي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلي التطبيق الفعلي لإدارة الجودة الشاملة، لما لها من أهمية كبيرة في إعداد الموارد البشرية ذات المستوي العالي التي تتولي مسؤولية النهوض بالمجتمع

وبفعل النجاحات التي حققتها إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصناعي، فقد جذبت بشدة انتباه الباحثين والإداريين، ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات نحوها، حيث تم العمل علي النهوض بهذا المفهوم من منبته الصناعي وتجربته في الجانب التعليمي، وبالأخص الجامعي، وذلك من أجل النهوض بمستوي أداء التعليم العالي، والرفع من مستوي مخرجاتها من الخريجين المؤهلين علميا وعمليا لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه واللحاق بركب التقدم.

وقد عملت العديد من مؤسسات التعليم العالي في دول العالم المختلفة، كالجامعات الأمريكية والجامعات الأوروبية وكذلك جامعات الدول العربية، علي تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة وإنشاء وحدات اعتماد أكاديمي مساندة للجودة، بالشكل الذي يجعلها من بين الجامعات المعترف عالميا بجودة خدماتها التعليمية.

. كون أن هذا الموضوع له صلة بتخصصنا ، واعتباره من متطلبات نيل شهادة الماستر

. محاولة معرفة مكانة المدرسة القرآنية ودور التعليم القرآني في المحافظة علي هوية الفرد المسلم

. معرفة الأسباب التي تدفع بالآباء لتسجيل أبنائهم في المدارس القرآنية

. معرفة الاختلاف بين المدارس القرآنية القديمة والحديثة

. باعتبارات المدرسة القرآنية قطب من أقطاب التنشئة الاجتماعية التي تستحق الدراسة

. معرفة التباين بين الملتحقين وغير الملتحقين بالمؤسسات القرآنية

# الفصل الثالث:

# آليات التعليم العالي

# في الجزائر

**تمهيد:**

عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد الثمانينات أين ارتفع عدد الجامعات، المراكز الجامعية والمدارس والمعاهد العليا وهياكلهما وزيادة عدد الطلبة الجامعيين، حيث يمكن تشخيص واقع ومؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة (**1990 – 2019**) لاسيما تحديد البدايات الأولي لظهور التعليم العالي في الجزائر تعريف التعليم العالي، التعريف بالهيكلة الجديدة للتعليم العالي في الوقت الحاضر، تطور حجم هيئة التدريس في الجزائر.

## المبحث الأول: مفهوم التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:

لقد حضي مصطلحي التعليم العالي والبحث العلمي بالعديد من التعاريف في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يمكن الأخذ علي سبيل المثال تعريفين من هذه التعاريف كما يلي:

### تعريف التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم علي مستوي ما بعد التعليم الثانوي منظر فمؤسسات التعليم العالي.[1]

### تعريف البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مجموعة من الخطوات التي تبدأ بالمشكلة وجمع البيانات ووضع الفروض من خلال اختبار صحة الفروض، والوصول إلي نتيجة محددة يمكن تعميمها[2]، من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التعليم العالي علي أنه مرحلة تكوينية تتم بعد الثانوي في المؤسسات الجامعية بأسلوب يختلف عن التعليم الثانوي نوعا ما.

## المطلب الأول: التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم إلي النظام الجديد:

قد شهد النظام القديم للتعليم العالي في الجزائر (النظام الكلاسيكي) خلال الفترة السابقة من الدراسة 1962-2003)،)عدة نقائص سواء من الناحية الهيكلية أو التنظيمية للمؤسسات ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي ،خاصة في مجال الاستقبال والتوجيه وعملية تدرج الطلبة ، والتي نوردها في النقاط التالية[3]:

---

[1]- ا.د. علي عزوز، دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 افريل 2012 ،ص227.

[2]- .ا.د. عبد الصمد قائد الاغبري، د. فريدة عبد الوهاب المشرف، واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراية ميدانية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد 4ديسمبر 2012 ،ص494.

[3]- مونيسب خضرة، نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام ، 2012 افريل 23-24-25-26 ط 6، ص51

- الدخول إلي الجامعة المعتمد علي التوجيه المركزي
- يقوم النظام الكلاسيكي علي نظام التدرج صعب، ومتأزم بسبب توجيه أولي غير ملائم مع قدرات الطالب، مما ينتج عنه نسبة الرسوب كبيرة
- نظام التقييم الخاص بنظام الكلاسيكي لا يساعد علي تطبيق البرامج التعليمية المستحدثة بشكل جيد ويسير
- عروض التكوين التي يحوزها لا تتناسب مع شعب البكالوريا الجديدة .إن هذه المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام ال.م.د وذلك بغية تطويره، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيما يلي مختلف مكوناته )أطواره[1].

**- طور الليسانس:**

يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة علي عدد من التخصصات، حيث يتكون هذا الطور من ست (06) سداسيا تضمن مرحلتين أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، ويندرج ذلك ضمن غايتين، الغاية الأولي ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل، أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة علي مستوي الماستر.

**- طور الماستر:**

يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة علي أربع (04 (سداسيات،وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين علي شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس) في ذلك التخصص، ومن مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالمرور إلي مستويات عالية من الأداء والمهارة.

**-طور الدكتوراه:**

وهو الطور أو المرحلة الأخيرة من الدراسة حيث يشمل هذا الطور ست (06 (سداسيات و من مهامه: تحسين مستوي عن طريق البحث، ومن أجل البحث، تعميق المعارف في تخصص محدد.

[1]- أيمن يوسف، تطور التعليم العالي:الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر-، 2008.2007 ،ص 57.

## المطلب الثاني: بعض المؤشرات حول التعليم العالي خلال الفترة (1990-2019 ).

تبين إحصائيات وزارة التعليم العالي العلمي في الجزائر تطور بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر (عدد الجامعات، الأساتذة والباحثين...الخ) خلال الفترة (1990- 2019)، حيث يمكن تشخيصها وتحليلها كما يلي:

-عدد أو حجم المؤسسات الجامعية في الجزائر: لقد تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر سنة 1907 إلي غاية 95 مؤسسة جامعية نهاية سنة 2018، فيما يلي شبكة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر أواخر سنة 2018 .

**الجدول رقم – 1 : يبين حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر أواخر سنة 2018**

| المؤسسة | العدد |
|---|---|
| الجامعات | 50 |
| المراكز الجامعية | 14 |
| المدارس الوطنية العليا | 19 |
| المدارس العليا للأساتذة | 05 |
| المدارس التحضيرية | 10 |
| المدارس التحضيرية المدمجة | 03 |
| المجموع | 100 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (https://www.mesrs.dz/ar تاريخ 2020/05/30).**

## تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2008-2018:

يعتبر حجم أو عدد الأساتذة والباحثين مؤشر حقيقي لقياس تطور البحث العلمي حيث أن حجم هذه الهيئة يعكس طاقة البحث العلمي والتعليم العالي لأي بلد، ففي الجزائر لقد تطور حجم هذه الهيئة العلمي خلال الفترة (2008- 2018 )كما يلي:

**الجدول رقم 2 : يبين تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2008-2018)**

| السنوات/الباحثون | 2008 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأساتذة الباحثون | 14720 | 25079 | 28079 | 30020 | 34190 | 36400 |
| الباحثون الدائمون | 2100 | 3500 | 4500 | 5400 | 6000 | 7240 |
| المجموع | 16820 | 28579 | 32579 | 35420 | 40190 | 43640 |

**المصدر: جمال مرزاقة، الارتقاء بجودة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في الوطن العربي، جامعة الزيتونة الأردنية، IACQA2013**

يبين الجدول السابق انه هناك تطور هائل ومتزايد في عدد الباحثين الدائمون والأساتذة الباحثون في الجزائر خلال الفترة (2008- 2018)، وهذا مؤشر حقيقي يعبر عن توسع حجم الطاقة البحثية في الجزائر خلال فترة 2008-2018

## تطور حجم الترقيات من فئة أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين من سنة 1990-2011.

بعد سنوات الثمانينات وبداية التسعينات أين سجلت التعليم العالي الجزائري وبالأخص الجامعة الجزائرية انفتاحها علي المحيط الدولي، وفي ضل تأسيس اللجنة الجامعية الوطنية سنة 1989 عرفت هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية ترقيات كثيرة للأساتذة الجامعيين من فئة أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) وأساتذة محاضرين وهذا من الرفع من مستوي وقدرات التأطير في الجامعة الجزائرية.

**والجدول الموالي يبين تطور مجموع هذه الترقيات خلال 1990-2011:**

يبين مجموع ترقيات الأساتذة من فئة أساتذة التعليم العالي والأساتذة المحاضرين من قبل اللجنة الوطنية الجامعية الوطنية من سنة 1990 إلي 2011

لم تعد الترقية إلي فئة أستاذ محاضر من صلاحيات اللجنة الوطنية بعد أن تم استحداث عملية التأهيل الجامعي.

| الرتبة | 1991 | 1996 | 2001 | 2006 | 2011 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أستاذ التعليم العالي | 7 | 231 | 405 | 1045 | 1699 | 3384 |
| أستاذ محاضر | 29 | 795 | 1278 | 702 | // | 2804 |
| المجموع | 36 | 1026 | 1683 | 1744 | 1699 | 6188 |

**المصدر: سحنون جمال الدين، بلغامي نبيلة، التعليم العالي في الجزائر 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلي 2012 ،مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 15**

- **تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية خلال الفترة 1995- 2013 :**

يمثل حجم أو عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أهم مقومات أو مدخلات الإنتاج والبحث العلمي في الجزائر، ولقد بينت الإحصائيات المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تزايد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) بوتيرة متزايدة سواء بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج العلمي أو ما بعد التدرج العلمي والجدول الموالي يبين ذلك:

| السنة | عدد الطلبة المسجلين | |
|---|---|---|
| | التدرج | مابعد التدرج |
| 1990_1989 | 181350 | 13967 |
| 2000_1999 | 407995 | 20846 |
| 2007_2006 | 820664 | 43458 |
| 2013_2012 | 1250310 | 54317 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 2013/11/02. http://www.mesrs.dz/ar/index.php?jsessionid=etudient**

## المبحث الثاني: دور الجامعة الجزائرية ومخابر البحث العلمي في انجاز البحوث العلمية وخلق المعرفة العلمية

تعتبر الجامعة ومخابر البحث العلمي من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية، حيث تكمن المهمة الأساسية للجامعة في إنتاج المعارف، تطوير وتحديث أخري إضافة إلي تطوير المهارات والقدرات لبلوغ التطور العلمي، وفيما يلي مساهمات التعليم العالي ومؤسساته في البحث العلمي، دور مخابر البحث العلمي في تطوير البحث العلمي وإنتاج المعارف العلمية، تقييم الجامعة ومخرجات البحث العلمي في الجزائر وذلك كما يلي:

### المطلب الأول: مساهمات التعليم العالي ومؤسساته في البحث العلمي

يساهم التعليم العالي من خلال الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس العليا في خدمة البحث العلمي بشكل مطلق وواضح وذلك من خلال ما يلي[1]:

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف العلمية وموضوعيتها
- رفع المستوي العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.
- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.
- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم و التكنولوجيا لكل من تتوفر فيه المؤهلات اللازمة.
- يسهر التعليم العالي في مجال البحث علي تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وتثمينه في كل التخصصات يساهم التعليم العالي في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل علي تجسيد أهدافها. كما يضمن التعليم العالي العلاقة الضرورية بين نشاطات التعليم ونشاطات البحث، ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث
- يعمل التعليم العالي علي تعزيز الطاقات العلمية الوطنية بالاشتراك مع الهيئات الوطنية و الدولية التي يوطد معها علاقات تعاون مختلفة.
- يعتمد التعليم العالي سياسة تعاون وطيدة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مع جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية

[1]- ا.د. علي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص228.

- يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشرها كما يساهم في نشر المعارف ونتائج البحث والإعلام العلمي والتقني. وإبراز ودراسة التاريخ والتراث الثقافي الوطني وتثمينها.
- يحفز الابتكار والاختراع في ميدان الفنون والآداب والعلوم و التقنيات والنشاطات الرياضية.
- يساهم التعليم العالي في مناقشة الأفكار والتقاء الثقافات والحضارات قصد تبادل المعارف وتلاحقها .والشكل البياني الموالي يبين مسار الإنتاج العلمي في الجامعات المنتجة. (نظام الجامعة المنتجة).

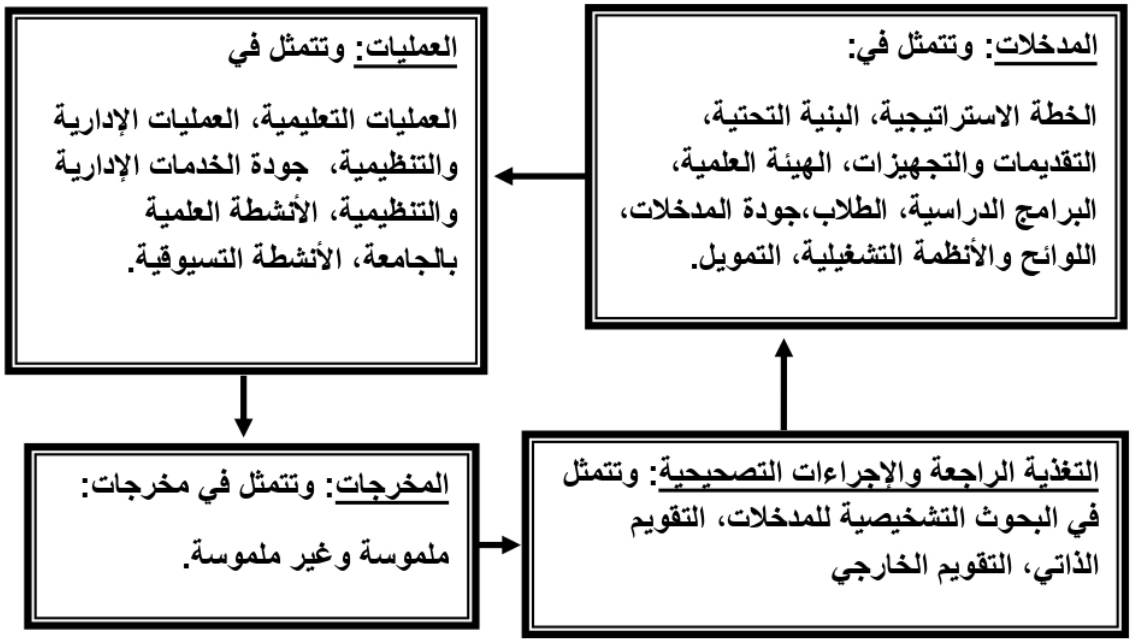


**الشكل البياني رقم –1 :– يبين نظام الجامعة المنتجة**

**المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علي: محمد سيف الدين بوفاطمة، مؤسسات التعليم العالي المنتجة كمدخل للشراكة بين الجامعة والمؤسسة الإنتاجية، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23–24–25–26 أفريل 2012 ،ص 279.**

## المطلب الثاني: التحديات، المعوقات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:

-التحديات، المعوقات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية

.لقد حاول المختصون والباحثون منذ عشرات الأعوام والسنين تشخيص واستقصاء مختلف مشكلات ومقومات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، ولقد ترددت العديد من مثل هذه الأبحاث في المؤتمرات العلمية والندوات والملتقيات الدولية، وعليه لأحد ينكر أن قطاعات التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية علي غرار الجزائر يواجه معوقات، مشاكل وتحديات كثيرة لاسيما في مجال إجراء البحوث العلمية وإنتاج المعرفة العلمية ومن ابرز ذلك يمكن دراسته وتشخيصه كما يلي أبرز المعوقات التي تحد من أجراء البحوث العلمية في الجزائر.

يعاني قطاع التعليم العالي والبحوث العلمي في الجزائر كغيره من قطاعات البلدان العربية من عدة معوقات تشكل عائقا أمام إجراء البحوث العلمية في الجزائر فيما يلي:

عدم توفر البيانات والمعطيات اللازمة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...الخ، تحد من إجراء البحوث العلمية في هذه الآلات

- .ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم .

انفصال البحث العلمي في الجزائر عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع في بعض الحالات:

إن غياب التنسيق بين الجهات المنتجة للبحث العلمي والجهات المستهلكة له كان ابرز هذه المعوقات، فقد يتبين من خلال الاطلاع علي بحوث الطلبة بالجامعات الجزائرية سواء في الماجستير أو الدكتوراه فيتبين انه معظم الدراسات الفصل الثاني واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر وهمية اخترعها الطلبة والباحثون من أنفسهم لغرض استكمال نموذج البحث أو الدراسة، أي أنها مشكلات مفتعلة وليست حقيقية[1]، وربما يرجع هذا إلي عدم حصول الباحثين (طلبة الماجستير والدكتوراه) علي المعطيات والبيانات لإجراء بحوثهم في بعض الآلات مما يجعلهم يتوجهون للبحث في محاور أخري تتوفر فيها المعطيات والبيانات أكثر .

[1]- د. عليال بو محمد، ا.د. سميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، IACQA 2012 ص631.

- ضعف المخصصات المرصودة للبحث العلمي في الجزائر (تدن نسبة الإنفاق علي البحث العلمي)

يتضح من خلال مراجعة ميزانية قطاع التعليم العالي ونسبة الإنفاق علي البحث العلمي أنها ضعيفة نوعا ما في الجزائر، حيث لم تتجاوز ميزانية التعليم والبحث العلمي خلال السنوات العشر الأخيرة نسبة 5 %من الحجم الكلي لميزانية الدولة، ويحتل هذا المشكل المعوق الثاني بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

- **ضعف التنسيق بين الجامعات الجزائرية والمعاهد والمدارس العليا:**

**غياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر قاعدة البيانات والمعلومات:**

يعتبر نقص وغياب المراجع العلمية الحديثة وعدم توفر البيانات والمعلومات حول بعض القطاعات مشكل حقيقي ومن بين أهم معوقات البحث العلمي في الجزائر، ولاسيما أن هذه الأخيرة (قاعدة البيانات) تعتبر المصدر الأول والمادة الخام لإجراء البحوث والدراسات العلمية، وبذلك يبقي البحث العلمي في الجزائر جد متدهور.

- **غياب التكامل العلمي والبحثي بين الجامعات العربية[1]:**

حيث أن غياب هذا التكامل بين مختلف الجامعات والمعاهد العربية يحول دون الاستفادة من خبرات بعضهما.

ضعف إمكانات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جهة، وعدم توفر الأجواء الايجابية لهيئة التدريس التي تحفز علي العمل والنشاط المنتج في مجالي التدريس والبحث العلمي والمعرفي في الجزائر.

كما يواجه التعليم العالي في الجزائر تحديات كبيرة علي المستوي الداخلي أو علي المستوي الخارجي تتمثل أهمها كما يلي

**التحديات علي المستوي الداخلي:**

تشمل التحديات الداخلية أو تحديات المستوي الداخلي كما يلي:

[1]– ا.د. عماد أحمد البرغوثي، د.محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر،العدد 13 الثاني،ص – 1133ص 1155،يونيه2007 ،ص1141.

**الاعتماد الكبير علي التمويل من قبل الحكومة:**

تعتمد كل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بصفة مطلقة علي الدعم الحكومي الذي يصل إلي أكثر من98%، وذلك لكونها مؤسسات ذات خدمة عمومية من جهة وأنها غير منتجة من جهة أخري.

تواجه الجامعة الجزائرية اكبر تحدي والمتمثل في اعتماد نظم تعليمية ناجحة في بلدان المتطورة ولاشيء يبين نجاحها في الجزائر، الشيء الذي يجعل هذه النظم التعليمية المعتمدة تأخذ وقت طويل للتجربة وجو من الارتياب والتخوف من عدم نجاحها.

- ارتفاع الطلب علي التعليم العالي ونقصد تزايد عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والناجم عن النمو السكاني المتسارع سنويا،والتوسع في الالتحاق بالتعليم الثانوي. وبالطبع هذا يزيد من محدودية هياكل التعليم العالي، حيث أصبحت الجامعات الجزائرية لا تملك هياكل ووسائل (قاعات تدريس، قاعات للمحضرات ومكتبات...) كافية، كبيرة وعصرية لاحتواء هذه الطاقة البشرية والطلابية الهائلة.

-**ضعف الطاقة الاستيعابية في بعض التخصصات**: حيث لا تملك الجامعات الجزائرية طاقة استيعابية كبيرة لاسيما في بعض التخصصات كالصيدلة، الطب...الخ، وهذا ربما يرجع إلي نقص الهياكل وضعف حجم هيئة التأطير.

-غياب القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

- ضعف حجم (عدد) الطلبة المسجلين في طور الدراسات العليا مقارنة بطور التدرج حيث تمثل هذه النسبة 34.4%وهي نسبة تخلق مشكل التأطير ومشكل ضعف حجم هيئة التدريس لاحقا.

-**ضعف القدرة المؤسسية** : تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حديثة النشأة ،كما إن الموارد المتاحة لها محدودة هذا يقلل من تنافسيتها للجامعات الأجنبية المتطورة ويحد من قدرا في وضع نظاما تعليميا وإنتاج معارف علمية بمقاييس عالمية.

- **ضعف الكفاءة الداخلية**: تواجه بعض الجامعات الجزائرية في السنوات الراهنة ارتفاع نسب الرسوب، والتسرب، والبقاء 8سنوات فأكثر في الدراسة، وهذا يشكل تحد داخلي أمامها في زيادة كفاءتها في البحث العلمي

- **التحديات علي المستوي الخارجي:** تشمل التحديات الخارجية أو تحديات المستوي الخارجي كمايلي:

- تنوع أنماط التعليم العالي بظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية[1].

- **الانفجار المعرفي:** شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين انفجار معرفي، والذي نتج تزايدا في حجم المعرفة العلمية في جميع الآلات الفكرية، التقنية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، فما نصيب الجامعة الجزائرية من هذه المعارف.

- **الإدارة الالكترونية تقنيات الاتصالات والمعلومات:** لقد أدي تطبيق الإدارة الالكترونية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي إلي ثورة علمية،وعليه أصبح قطاع التعليم العالي اليوم في الجزائر مجبر علي مسايرة هذه الثورة والمكاسب، لاسيما أنها تزيد من قدرة الطلبة علي اكتساب المعرفة العلمية، والاستفادة من تجارب الأمم في جميع الآلات، والتحدي الحقيقي هنا هو كيف نعمل علي امتلاك تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.

-**العولمة:** تعتبر العولمة تحد آخر يواجه التعليم العالي في الجزائر ومن بين تحديات كيفية التحكم، التعامل والتسيير الجيد من قبل الجامعات والمعاهد العلمية الجزائرية للتدفق الهائل للمعلومات، والأفكار، والبرامج، أضف إلي ذلك التحدي المترتب عنها وهو فرضها للتنافسية والترتيب.

- **الموقف المتشائم من النظام التعليمي الجديد للجامعة الجزائرية:** يبقي جل الأساتذة والطلبة الجامعيين في الجزائر ينظرون إلي النظام الجديد للتعليم العالي (ال.م.د) نظرة فشل، ويرون وجوب العودة فورا إلي النظام الكلاسيكي، رغم التوافق والسير الحسن والعادي لهذا النظام في الجامعات الجزائرية.

-**ضعف التعليم العالي في الجزائر:** يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في البلدان العربية – علي غرار الجزائر– إلي ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف هذه الدول، وهذا يعود إلي عدة أسباب منها...المناهج المستوردة من الدول المتطورة الأخري وعدم توافقها مع البيئة التعليمية لهذه البلدان[2].

---

[1]- .د. علي حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي 14 الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، (IACQA2012)، ص748.

[2]– توافي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص54 بتصرف.

- **تحديات الواقع الاقتصادي وسوق العمل**: إن ما يميز التعليم العالي في الجزائر هو انفصاله التام عن واقع الشغل، إن هذا الانفصال يخلق تحدي آخر وهو ضعف الجامعة الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية

- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلي أسس ربحية[1].

[1]- د.علي حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: مرجع سابق، ص 748.

**خلاصة الفصل :**

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول مؤشرات التعليم العالي في الجزائر يتبين أن هذا القطاع عرف نموا وتحولا كيفيا لا نوعيا، حيث انه وبالرغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة في ميدان البحث العلمي إلا أنه لا يزال يعاني قصورا واضحا في انجاز البحوث وإنتاج المعارف العلمية حيث أن التعليم العالي والجامعات الجزائرية تعيش تدني حاد في المستوي العلمي ومخرجاتها وافتقار مخرجاتها للمعرفة العلمية، وهكذا أضحت وضعية إنتاج المعرفة من البحوث العلمية في ميدان التعليم العالي في هزيلة مقارنة بانجازات الدول المتطورة في الوقت الذي تبرز جامعات الدول المتطورة في أرقي مستويات الترتيب وتظهر الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب. ويتضح مما سبق أن الجامعات الجزائرية ومخابر البحث العلمية تتجه نحو استيراد المعرفة والأفكار العلمية وليس صنعها .وعليه يمكن إرجاع هذه الخصائص المتدنية حول التعليم العالي في الجزائر ربما إلي فشل السياسات في هذا القطاع الحساس وعدم الاهتمام به وضعف التكوين الجامعي والقاعدي للطلبة من جهة والتحديات الداخلية والخارجية والمشاكل الجمة التي يواجهها هذا القطاع من جهة أخري.

# الخـــــاتمة

من خلال ما تناولناه سابقا توصلنا إلى خاتمة الدراسة ولقد ظهر جليا من خلال ما درسناه في هذا الموضوع من كل الجوانب أن ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي يعد ضرورة حتمية وملحة في ظل الاتجاهات الحالية

للتعليم العالي، فبالنظر لمدى أهميته تمت العديد من الدراسات التي تعد مصدر موثوق يتم به تقييم وتحديد سيرورة التعليم العالي في دولة الجزائر وما يتعلق بتطبيق الجودة الشاملة داخل مؤسسات التعليم العالي

ومنه اختزلت الدراسة في جل دول العالم أن تطبيق نظام ضمان الجودة بكوكفاءة في مؤسسات التعليم العالي

يلزمه تسيير وترتيب الخطوط التي تعتبر أهم النقاط التي تحدد الهدف والآلية المناسبة، مع العمل على تحقيق الجودة داخل المؤسسة مع مراعاة التحسن المستمر والنطاق المناسب للطرفين.

ما يجعله يتيح ضمان اجراءات الجودة الخارجية الذي يجعله ويتيح له المقارنة للبرامج والسياسات للآداء بما هو متعارف عليه، وهو ما يعطي جودة التعليم العالي التحسن، هذا ما يجعلها معترف بها في المحافل اوعلى الصعيد العالمي

ومن خلال هاته الخلاصة أوجزنا بعض النتائج التي توصلنا إليها:

الموافقة من طرف مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي هو محل الدراسة بدرجة عالية جدا على وجود تحديات داخلية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام ضمان الجودة خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحسين فعالية، كفاءة وتطوير مؤسسة التعليم العالي، وموافقتهم بدرجة عالية على وجود تحديات خارجية تدفع المؤسسة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة، خاصة فيما يتعلق بتزايد البطالة بين الخرجين الجامعيين وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

الاقتـراحات :

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن إفتراض هذه النتائج:

- العمل على التحسيس المكثف لمشروع تطبيق نظام ضمان الجودة مع تصعيد ضرورته لكل الأطراف.

- العمل على نشر ثقافة ضمان الجودة على مستوى المؤسسة بطريقة مستمرة كإصدار مجلات تعني بضمان جودة التعليم العالي وفتح تخصصات في هذا المجال.

- اللالتزام الكبير للإدارة العليا على اختلاف مستوياتها بعملية تطبيق نظام ضمان الجودة ومتابعته لمجريات تطوراته.

- ضرورة رسم وإعداد سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة وتوثيقها لتسهيل مهام مسؤولي ضمان الجودة.

# المصادر والمراجع

# المصادر والمراجع

## المصادر:


1_ محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، إدارة الجودة الشاملة: في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، .2009

2_ يوسف حجيم الطائي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة: في التعليم العالي، الطبعة الأولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .

3- محمود أحمد بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

4- رشدي أحمد طعمية وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.


## رسائل أكاديمية:


- أيمن يوسف، تطور التعليم العالي:الإصلاح والأفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر– 2007.2008م


## مداخلات:


1- فاضل الحنا ،العدد4

2- نادية إبراهيمي، مداخلة رقم11

3- هواري عامر ،مداخلة رقم3.

4- هشام ،2008.

5- الشيخ الداوي.

6- عبد الجليل هجيرة، مداخلة رقم، 13

7- فاطمة صديقي، مداخلة رقم، 28

8- نوال نمور، مداخلة رقم 11.

9- الشيخ الداوي، مداخلة رقم 13

10- احمد الفنيش وآخرون.

11- – محمد السيد سليم، "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، مجلة الفكر العربي، العدد العشرون، بيروت، 1981.

## المراجع:

1= عبد الرحمن النقيب، ديمقراطية التعليم في عصور الازدهار الإسلامي، القاهرة: دار الثقافة، 1985.

2- توبي. أ.هاف، 1997.

3- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.

4- حمد الفنيش وآخرون، التعليم العالي في ليبيا، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1998.

5- – هشام يعقوب مريزق، فاطمة حسين الفقيه، قضايا معاصرة في التعليم العالي، الطبعة الأولي، دار الراية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

6- حمد حسنين العجمي، الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

7- رشدي أحمد طعمية وآخرون، الجودة الشاملة في التعليم، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008.

8- – ا.د. عبد الصمد قائد الاغبري، د. فريدة عبد الوهاب المشرف، واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد 4ديسمبر 2012.

9- – خالد أحمد الصرايرة، ليلي العساف، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: بين النظرية والتطبيق، المجلة العربية، عمان، المجلد الأول، 2008.

## مجلات:

1- – .ا.د. عبد الصمد قائد الاغبري، د. فريدة عبد الوهاب المشرف، واقع البحث العلمي في ضوء المتغيرات بكليتي المعلمين بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية (دراية ميدانية)، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 13 العدد 4ديسمبر 2012

2- ا.د. عماد أحمد البرغوثي، د.محمود أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) لمجلد الخامس عشر،العدد 13 الثاني، ،يونى2007.

3- حسن الإبراهيم، " لجنة التعليم العالي العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد101، بيروت،1987.

## ملتقيات:

**1**- ا.د. علي عزوز، دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 افريل 2012

**2**- مونيسب خضرة، نظام ل.م.د وإمكانياته المعرفية، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام ، 2012 أفريل 23-24-25-26 ط 6.

3- د. عليال بو محمد، ا.د. سميرة البدري، واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، IACQA 2012

4 - د. علي حمود علي، التخطيط الاستراتيجي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: التحديات الراهنة ونموذج التطبيق، المؤتمر العربي 14 الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، (IACQA2012).

5 ا.د. علي عزوز، دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر، الملتقي الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 افريل 2012.

## مواقع إلكترونية:

زكي الصراف، فالح عبيد الله الخوالدة، تأثير تطبيق إدارة الجودة الشاملة علي الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية من الموقع الالكتروني www. Novapdf. Com. يوم 2020/05/30.

# فهرس

# المحتويات

## فهرس المحتويات


اهداء.....أ

شكر.....ب

مقدمة:.....هـ..ز

### الفصل الأول : التعليم العالي ماهيته وأهميته

تمهيد:.....09

المبحث الأول ماهية التعليم العالي:..... 10

المطلب الأول مفهوم التعليم العالي والبحث العلمي:.....10

المطلب الثاني: التطور التاريخي في التعليم العالي .....11

المبحث الثاني: نشأة وتطور التعليم العالي وأهميته:.....16

المطلب الأول: أهمية التعليم العالي:.....17

المطلب الثاني: خصائص التعليم العالي:.....19

خاتمة الفصل الأول:.....20

### الفصل الثاني : تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي

تمهيد:.....22

المبحث الأول: مؤسسات التعليم العالي و إدارة الجودة الشاملة:.....23

المطلب الأول: مؤسسات التعليم العالي:.....23

المطلب الثاني: مؤشرات قياس جودة التعليم الجامعي:.....24

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي.25

المطلب الأول: التطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الأوروبية :.....29

المطلب الثاني: إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية.....31

خلاصة الفصل الثاني: .....37

## الفصل الثالث: آليات التعليم لعالي في الجزائر

تمهيد:.....39

المبحث الأول: مفهوم التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر:.....40

المطلب الأول: التعليم العالي في الجزائر من النظام القديم إلي النظام الجديد:.....40

المطلب الثاني: بعض المؤشرات حول التعليم العالي خلال الفترة (1990–2019 )....41

المبحث الثاني: دور الجامعة الجزائرية ومخابر البحث العلمي في انجاز البحوث العلمية وخلق المعرفة العلمية.....45

المطلب الأول: مساهمات التعليم العالي ومؤسساته في البحث العلمي.....45

المطلب الثاني: التحديات، المعوقات والمشاكل التي تواجه التعليم العالي في الجزائر:.....47

خلاصة الفصل :.....52

الخاتمة:.....54..55

قائمة المصادر والمراجع:.....56..59

فهرس المحتويات:.....61..62.